AMAN
Transparency Palestine

تقرير حول

واقع موازنة الصندوق القومي والمؤسسات الملحقة بمنظمة التحرير الفلسطينية

سلسلة تقارير رقم 268

2023

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

تقرير حول

واقع موازنة الصندوق القومي والمؤسسات الملحقة بمنظمة التحرير الفلسطينية

2023

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحث إبراهيم هنطش لإعداده هذه الورقة، وللدكتور عزمي الشعيبي وفريق ائتلاف أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. «واقع الشفافية في إدارة موازنة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها». رام الله- فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في الورقة، ولا يتحمل أية مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

محاور الورقة	4
المقدمة	5
موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها وحجمها	5
- مؤسسات منظمة التحرير	5
- موازنات المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية	8
- تفاصيل النفقات للمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية	9
الشفافية والرقابة والمساءلة على موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها	12
- شفافية موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها	12
- الرقابة والمساءلة على موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها	12
الاستنتاجات والتوصيات	14
المصادر والمراجع	16

المقدمة

تُعد شفافية إدارة المال العام مطلباً أساسياً في المجتمعات الديموقراطية؛ إذ تسعى هذه المجتمعات إلى تبني مبدأ الموازنة المفتوحة من أجل السهام في تعزيز الثقة بين الحكومات والمواطنين، من خلال تمكينهم من الاطلاع على الموازنات العامة والمشاركة في إعدادها، إضافة إلى المساءلة على تنفيذها. وكي تتمكن الحكومات من الوصول إلى مستوى الشفافية المطلوب في الموازنات العامة؛ فإنّ هناك عدة عناصر يجب أن تتوفر؛ كوثائق الموازنة ونشرها؛ بحيث يسهل على المواطنين الاطلاع عليها، وإتاحة المعلومات الشاملة في محتوياتها وتفاصيلها، وأخيراً فاعلية المؤسسات الرقابية عليها[1].

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 باعتبارها كياناً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والشتات، من أجل قيادة نضال الشعب الفلسطيني وتمثيله في المحافل العربية والإقليمية والدولية. ولها نظام أساسي يحكم عملها، وأطر مؤسسية مثل: سلطة تشريعية «المجلس الوطني الفلسطيني» والمجلس المركزي، وسلطة تنفيذية «اللجنة التنفيذية"، ودوائر خاصة، وجيش، وخزينة عامة «الصندوق القومي»، وميزانية مدققة وأنظمة داخلية.

وبالرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، إلا أنّ الجانب التمثيلي للشعب الفلسطيني بقي مرتبطاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، في حين تولت السلطة الوطنية الجوانب العملية بما فيها إدارة الشؤون الداخلية في مناطق الضفة وقطاع غزة، وتلقي الدعم والمساعدات المالية من الدول العربية والدول المانحة. إثر ذلك، باتت موازنة منظمة التحرير تأتي كبند في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية «الدولة الفلسطينية»، وخزينتها العامة؛ أي تمول من أموال دافعي الضرائب (المواطنين)، أو من أموال الدول المانحة المقدمة للخزينة وهي أموال عامة مخصصة للشعب الفلسطيني.

لم تقتصر منظمة التحرير الفلسطينية على دوائرها والمؤسسات التي تم إنشاؤها خارج الوطن قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، بل تم إتباع عدد من المؤسسات العامة للسلطة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مباشرة أو لمنظمة التحرير بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، حيث تظهر في قانون الموازنة العامة كمركز مسؤولية مستقل أحيانا، أو متضمنة في المركز المالي للصندوق القومي.

هدف الورقة وأهميتها

الهدف الرئيس من هذه الورقة هو فحص موازنة منظمة التحرير وبنودها، والمخصصات المحددة للمؤسسات المختلفة التابعة لها وأوجه صرفها والمساءلة على صرفها؛ وذلك للخروج بتوصيات واقتراحات لتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة موازنة دوائر ومؤسسات منظمة التحرير.

منهجية إعداد الورقة

لتحقيق هدف الورقة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي، من خلال الخطوات والإجراءات الآتية:

1. جمع المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة وحصرها.
2. تحليل المعلومات والمعطيات.
3. تنظيم لقاءات شخصية مع الخبراء في هذا المجال، والمسؤولين في منظمة التحرير والمؤسسات التابعة لها، لاسيما في المؤسسات الآتية: الصندوق القومي الفلسطيني، ووزارة المالية، ومكتب الرئيس، ومجلس الوزراء، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وهيئة مكافحة الفساد.
4. بلورة استخلاصات تتضمن التحديات والإشكالات التي تم التوصل إليها.
5. إعداد توصيات قابلة للتطبيق، واقتراح آليات للضغط والمناصرة لتبنيها وتنفيذها.
6. إعداد مسودة أولى من الدراسة ومناقشتها في ورشة عمل مع الأطراف ذات العلاقة، وتطويرها بناءً على النقاش.

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2018. **مسح ممارسات الشفافية والتشاركية في إدارة الموازنة العامة الفلسطينية**. رام الله- فلسطين.

أولاً: موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها وحجمها

يسلط هذا الجزء من الورقة الضوء على حجم موازنة منظمة التحرير والمؤسسات التابعة لها، وتوزيع نفقاتها على البنود المختلفة. وحتى يتم ذلك، لا بد بداية أن يتم التعريف بمؤسسات منظمة التحرير، ومن ثم معرفة مصدر موازنة كل منها.

(1) مؤسسات منظمة التحرير

يبين الجدول (1) أن هناك 36 مؤسسة تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

جدول (1): المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

اسم المؤسسة	التمويل	الموقع الإلكتروني
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	الموازنة العامة	https://hcys.gov.ps/
جامعة القدس المفتوحة		https://www.qou.edu/
دائرة الشؤون القانونية/ الصندوق القومي	الموازنة العامة	
مركز الأبحاث – شؤون فلسطينية		https://www.prc.ps/
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني		https://www.palestinercs.org/ar
هيئة شؤون الأسرى والمحررين	الموازنة العامة	http://cda.gov.ps/index.php/ar/
هيئة الموسوعة الفلسطينية		
اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس		https://www.hcc.ps/
المجلس الوطني الفلسطيني		https://www.palestinepnc.org/
المجلس المركزي للمنظمات الشعبية، ويضم 14 نقابةً واتحاداً بما فيها المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وهي: 1. الاتحاد العام لعمال فلسطين: https://pgftu.org/. 2. الاتحاد العام لطلبة فلسطين. 3. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: https://gupw.net/. 4. الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين: https://www.facebook.com/GUPT.PLO.Palestine/?locale=ar__AR. 5. الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين: http://gupe.ps/. 6. الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين: http://www.gupw.ps/. 7. الاتحاد العام للصحفيين الفلسطينيين. 8. الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين. 9. الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين: http://www.gupe.plo.ps/. 10. الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين. 11. الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين. 12. الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين. 13. الاتحاد العام للفنانين التعبيريين الفلسطينيين: https://www.facebook.com/fatehart/?locale=ar__AR.		
اللجنة الوطنية لبرنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية	مخصصات من الموازنة العامة، والهبات والمساعدات.	https://www.facebook.com/Jerusalem.PCAC/

اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم		https://www.pncecs.plo.ps
المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"		http://www.pecdar.ps/ar
هيئة الشؤون المدنية	الموازنة العامة	http://gaca.gov.ps
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"	الموازنة العامة	https://www.wafa.ps
المجلس الأعلى للإبداع والتميز		https://hcie.ps/?lang=ar
اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية	مخصصات من الموازنة العامة، والهدايا غير المشروطة	https://www.ncsc.pna.ps/ncsc/home
دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر	مخصصات من الموازنة العامة، والهدايا غير المشروطة، والإيرادات المتحققة من النشاط.	https://www.alhaya.ps/ar
مؤسسة العاشقين للثقافة والفنون	مخصصات من الصندوق القومي، وريع النشاطات، والمنح والهبات.	facebook.com/Alashqen
المؤسسة الفلسطينية للأقمار الصناعية PALSAT	رأس مال المؤسسة، والمساعدات والتبرعات، ووالهبات والمنح والوصايا غير المشروطة، والإيرادات المتحققة عن ممارسة أنشطتها .	https://www.facebook.com/palsat.company/?locale=ar__AR
مؤسسة محمود عباس	الموازنة العامة، والتبرعات والمنح.	https://www.maf.ps/
مؤسسة ياسر عرفات	الموازنة العامة، والتبرعات والمنح والرسوم المالية لدخول المتحف، وأية نشاطات أو فعاليات.	https://yaf.ps/
مؤسسة محمود درويش	الموازنة العامة، والتبرعات والمنح.	https://mahmouddarwish.ps/
مركز عبد الله الحوراني		

المصدر:

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022 . **تقرير حول واقع المساءلة في المؤسسات التي تم اتباعها للرئيس الفلسطيني سلسلة تقارير رقم** 229 . رام الله – فلسطين.
- الموقع الإلكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية: http://www.plo.ps/category/103/1/ .

يضم الموقع الإلكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية 22 مؤسسة فقط من المؤسسات الواردة في الجدول السابق، وهي المؤسسات التسع الأولى والاتحادات والنقابات حسب الجدول رقم (1). أما المؤسسات الأربع عشرة الباقية فتستند إلى المرجعية القانونية لها المحددة بقانون أو قرار الإنشاء، بالرغم من أن جزءاً منها يضم مؤسسات مهمة، وتقوم بدور كبير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، مثل: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"، وهيئة الشؤون المدنية، ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، إلا أن موقع منظمة التحرير لا يشير أنها تابعة للمنظمة.

أدت الظروف السياسية التي رافقت إنشاء السلطة الفلسطينية وتبدل مراكز الثقل بين السلطة والمنظمة إلى تعاظم دور السلطة وتمدده على حساب دور المنظمة وصلاحياتها. كما أن التراجع (التلاشي) في مصادر التمويل التقليدية للمنظمة، واعتمادها على المخصصات المرصودة في الموازنة العامة للسلطة، أسهم بشكل ملحوظ في تغيير مراكز صنع القرار المالي.

فرض الأمر الواقع الجديد (منذ العام 1994) معادلات جديدة لم ترق حتى للمسؤولين ولصانعي القرار (الإداري والمالي) في منظمة التحرير وإداراتها التنفيذية المختلفة[2].

يوضح الجدول (1) وجود عدد من المؤسسات التابعة قانونياً وإدارياً لمنظمة التحرير تخضع من الناحية النظرية لإشراف المنظمة وأنظمتها، ولكنها تتمتع بالاستقلال المالي والإداري عملياً، ولا تقع ضمن اختصاص المنظمة وإشرافها؛ مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والمجلس الفلسطيني للإعمار (بكدار). فكلتا المؤسستين تتوفر لديهما موارد مالية مستقلة يتم إدارتها بنظم مالية وإدارية خاصة مختلفة عن الأنظمة والآليات السائدة في دوائر منظمة التحرير ومؤسساتها. في المقابل، فإن المؤسسات التابعة للمنظمة والتي لها مخصصات في الموازنة العامة وتتطلب إجراءات الصرف فيها اعتماد الدائرة المالية في المنظمة، تنطبق عليها الأنظمة المالية المعتمدة في المنظمة. ويظهر مستوى عال من الإشراف والرقابة من قبل المنظمة عليها[3].

من الملاحظ أن إمكانية حصر عدد المؤسسات التابعة للمنظمة تزداد في الحالات التي يتم الحديث فيها عن المؤسسات التقليدية التابعة للمنظمة (22 مؤسسة الظاهرة على الموقع الإلكتروني للمنظمة). في حين يتعثر التعرف على باقي المؤسسات التابعة حديثة النشأة، أو الناشئة نتيجة تأثير عوامل سياسية مثل (هيئة الأسرى، ووكالة الأنباء الفلسطينية). وهذه التقلبات سبب رئيس في التباين والضبابية التي تشوب حصر أعداد المؤسسات التابعة[4].

وعليه، فإن مسألة عدم وضوح العلاقة أو تبعية بعض المؤسسات لمنظمة التحرير يعود لإشكالية عدم وضوح العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية.

نص القانون الأساسي للسلطة في مقدمته على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة، فتشكيل حكومة السلطة الأولى في تونس[5] تم بناءً على تكليف رسمي من السيد الرئيس ياسر عرفات، وبعد إجراء الانتخابات العامة للمجلس التشريعي (مادة 96) تم اعتماد الحكومة ومنحها الثقة من قِبل المجلس التشريعي. لكنّ العلاقة المؤسسية بقيت ضبابية مع مرور الزمن لصالح تعزيز دور السلطة الفلسطينية.

من الناحية القانونية، فإن قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، ينطبق على الوزارات والمؤسسات العامة[6]، ويتعامل مع جميع المؤسسات بما فيها تلك التابعة لمنظمة التحرير التي تدخل ضمن الموازنة العامة كغيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى، فيما يتعلق بإعداد موازناتها أو في نفقاتها.

---

2. مجلة شؤون فلسطينية، 2019. العدد 277. لقاء العدد مع د. رمزي خوري مدير عام الصندوق (في حينه). الصندوق القومي الفلسطيني تحت المجهر.

3. مقابلة مع السيد ضياء الشيخ مدير الإدارة العامة للشؤون الإدارية في الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 2023/8/7.

4. مقابلة مع السيد عماد النحاس معتمد الصندوق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله بتاريخ 2023/8/7.

٥. عبد الله برهم، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. إشكالية «الهيكلية والبرنامج»**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص ص 97-103.

6. عرف قانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية المؤسسة العامة بأنها: أية سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة في فلسطين تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية.

(2) موازنات المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

يبين الجدول رقم (2) قيمة الإنفاق الفعلي على مؤسسات منظمة التحرير مجتمعةً، وهو المصطلح المستخدم في الموازنة العامة، وتقارير وزارة المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه من الناحية القانونية فإن قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 يتعامل مع كل مؤسسة على أنها مركز مسؤولية، أي من المفترض أن يكون هناك 36 مركز مسؤولية، وأن تظهر تفاصيل النفقات المتعلقة بها كل على حدة.

ارتفعت **القيمة الكلية** لنفقات مؤسسات منظمة التحرير بشكل كبير ما بين العامين 2008 و2013؛ حيث قفزت من 69.7 مليون شيكل إلى 329.9 مليون شيكل، أي بنسبة ارتفاع 373.3%، ثم واصلت ارتفاعها في العام 2017 إلى 917.4 مليون شيكل أي بنسبة 178.1% بالمقارنة مع العام 2013.

يعود هذا الارتفاع الكبير إلى إنشاء (أو تحويل) العديد من المؤسسات العامة وجعلها تتبع إلى منظمة التحرير، ومنها على سبيل المثال: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" في العام 2011، والمجلس الأعلى للإبداع والتميز في العام 2010، واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية في العام 2010، ودار الحياة للصحافة والطباعة والنشر في العام 2014، ومؤسسة العاشقين للثقافة والفنون في العام 2011، والمؤسسة الفلسطينية للأقمار الصناعية PALSAT في العام 2015، ومؤسسة محمود عباس في العام 2010 [7].

جدول (2): حجم الإنفاق على مؤسسات منظمة التحرير، ونسبته من إجمالي النفقات والنّفقات الأمنية في سنوات مختارة

(المبالغ بالمليون شيكل)

السنة	إجمالي النّفقات العامة	النّفقات على مؤسسات منظمة التحرير		نسبة النّفقات على مؤسسات منظمة التحرير من إجمالي النّفقات (%)
		القيمة	نسبة التغير	
2008	8778.8	69.7	–	0.8
2013	12655.3	329.9	373.3%	2.6
2017	15186.6	917.4	178.1%	6.0
2018	14857.8	419.6	54.3-%	2.8
2019	16423.6	452.1	7.7%	2.8
2020	15944	1010.6	123.5%	6.3
2021	16120.3	873.5	13.6-%	5.4

المصدر: الموازنات العامة. والموقع الإلكتروني لوزارة المالية:

http//:www.pmof.ps/pmof/internal.php?var&11=tab01=

ويلاحظ من الجدول (2) أن نفقات مؤسسات منظمة التحرير في العامين 2018 و2019 انخفضت إلى نحو نصف ما كانت عليه في العام 2017، ويعود ذلك إلى الظروف التي سادت في هذين العامين؛ ففي عام 2018 أوقفت الحكومة الأمريكية دعمها للموازنة الفلسطينية بسبب «قانون تايلور فورس» الذي يحظر أي تمويل قد يساعد السلطة الفلسطينية على الدفع للأسرى في السجون الإسرائيلية، كما عملت إسرائيل على وقف تحويل المقاصّة إلى السلطة الفلسطينية، وإقرار الكنيست الإسرائيلي "قانون تايلور فورس" أيضاً، كما مارست السلطة الفلسطينية الضغط السياسي أيضاً من خلال رفض استلام المقاصة.

7. الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. تقرير حول واقع المساءلة في المؤسسات التي تم إتباعها للرئيس الفلسطيني. رام الله - فلسطين. واقع-المساءلة-على-المؤسسات-التي-تم-إتباعها-للرئيس- (aman-palestine.org) 1664342837.pdf

تجدر الإشارة إلى أن هيئة شؤون الأسرى هي الجهة المسؤولة عن الأسرى داخل السجون وخارجها، وتندرج موازنتها في مركز مسؤولية مستقل في الموازنة العامة للسلطة، ويشكل بند الرواتب النسبة الأكبر في موازنة الهيئة. إذ تم تحويلها إلى هيئة بموجب مرسوم رئاسي صدر في العام 2014 بعد أن كانت وزارة، كي تصبح رعاية الأسرى جزءاً من مهمة منظمة التحرير، وليس الحكومة الفلسطينية. وكانت هذه الخطوة بداية خطوات أخرى أقدمت عليها السلطة بعد أن بدأ الجانب الإسرائيلي بالاحتجاج على دفع رواتب الأسرى.

فرضت التطورات السياسية في موضوع رواتب الأسرى واقعاً جديداً يتم التعامل فيه وفق معادلات وتسويات تحافظ من جهة على استمرار حصول الأسرى على رواتبهم، ومن جهة أخرى، يتم تفويت الفرصة على الجانب الإسرائيلي في اقتطاع ما يوازي رواتب الأسرى من أموال المقاصة. وتم التوافق (فلسطينياً) على تفريغ العدد الأكبر من الأسرى والمحررين على ملاك الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية المدنية. وقد نقلت السلطة فعلياً الغالبية العظمى من الأسرى المحررين إلى كادر الوزارات والهيئات والأجهزة التابعة لها، وأحالت عدداً كبيراً منهم للتقاعد.

وفي العام 2020 عادت نفقات مؤسسات منظمة التحرير للارتفاع، حيث زادت عما كانت عليه في العام 2017 بقيمة 92.7 مليون شيكل؛ ويعني ذلك أن القيمة الفعلية لهذه النفقات بحدود مليار شيكل بما يشكل نحو 6% من إجمالي النفقات العامة.

(3) تفاصيل النفقات للمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

يبين الجدول (3) أدناه تفاصيل توزيع النفقات «لمؤسسات منظمة التحرير»، وبعض المؤسسات التابعة لها، وبالاطلاع على التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، يمكن ملاحظة أنه لم تظهر تفاصيل الموازنة سوى لأربع مؤسسات فقط من أصل 36 (أي نحو 11% فقط) مؤسسة تابعة لمنظمة التحرير؛ الأمر الذي يظهر تدني مستوى الشفافية في الموازنة العامة لهذه المؤسسات، وحتى هذه الأربع مؤسسات اثنتين منها ظهرتا في العامين الآخرين.

يجدر التنويه إلى أن الباحث لم يستطع تحليل البيانات المالية المتعلقة بالعام 2019، لوجود خلل في الجدول المتعلق بتفاصيل مراكز المسؤولية في تقرير وزارة المالية للعام 2019، وهو تكرار البيانات في عمود إجمالي النفقات، وعمود الرواتب والأجور.

عند تحليل النفقات المتعلقة بمؤسسات منظمة التحرير – باستثناء العام 2008– تبين أن النسبة الأكبر منها تذهب لبند **النفقات الأخرى التي بلغت نسبتها نحو ثلثي إجمالي النفقات**، والنسبة الأكبر كانت لبند النفقات التحويلية ضمن النفقات الأخرى، يلي ذلك الرواتب والأجور إذ انخفضت نسبتها من 34.7% في العام 2013 إلى 18.5% في العام 2021، ثم السلع والخدمات التي تراجعت نسبتها أيضاً من 33.4% في العام 2013 إلى 16.2% في العام 2021.

أحد الأمثلة على توزيع النفقات لمؤسسات منظمة التحرير، «**وكالة الأنباء الفلسطينية**»، حيث أن معظم النفقات تذهب للرواتب والأجور بنحو 80%، ونحو 12% للنفقات التشغيلية، و8% للمساهمات الاجتماعية. ويختلف توزيع النفقات المتعلقة بدار الحياة الجديدة للصحافة والطباعة والنشر، إذ تراوحت نسبة الرواتب والأجور في الفترة 2018–2021 ما بين 55% إلى 38%، بينما تراوحت نسبة النفقات الأخرى ما بين 73% إلى 45%، وتركزت النفقات الأخرى في كل من النفقات الرأسمالية والتطويرية، في حين تراوحت النفقات التشغيلية ما بين 37.5% إلى 14%.

وتوزعت النفقات المتعلقة بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة بواقع 50% للرواتب والأجور، و5% للمساهمات الاجتماعية، و35% للنفقات التشغيلية، ونحو 9% للنفقات الأخرى. وفيما يتعلق بتوزيع نفقات السفارات يلاحظ أنها ارتفعت بشكل كبير بنحو 230% ما بين العامين 2008 و2013، إذ ارتفعت من 83.5 مليون شيكل في العام

2008 إلى نحو 192 مليون شيكل في العام 2013، واستمرت في الارتفاع إلى نحو 244 مليون شيكل في العام 2020. وتوزعت هذه النفقات بواقع نحو 50% للرواتب والأجور، ونحو 42% للنفقات التشغيلية، ونحو 8% للنفقات الأخرى.

جدول (3): توزيع النفقات على مؤسسات منظمة التحرير، وبعض المؤسسات التابعة لها في سنوات مختارة

(المبالغ بالمليون شيكل)

السنة		2008	2013	2017	2018	2019	2020	2021
الإنفاق على مؤسسات منظمة التحرير[8]								
إجمالي الموازنة	القيمة	69.7	329.9	917.4	419.6	452.1	1,010.6	873.5
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100
• الرواتب والأجور	القيمة	60.8	114.6	131.4	112		150	162
	النسبة %	87.2	34.7	14.3	26.7		14.8	18.5
• مساهمات اجتماعية	القيمة	0	4.3	5.8	7.1		5.6	5.5
	النسبة %	0.0	1.3	0.6	1.7	0.0	0.6	0.6
• السلع والخدمات	القيمة	7.8	110.1	126.4	132.8		150.5	141.6
	النسبة %	11.2	33.4	13.8	31.6	0.0	14.9	16.2
• النفقات الأخرى (التحويلية، والرأسمالية، والتطويرية)	القيمة	1.1	100.1	653.8	167.7		705	564.6
	النسبة %	1.6	30.3	71.3	40.0	0.0	69.8	64.6
وكالة الأنباء الفلسطينية وفا								
الإجمالي	القيمة	11.9	97.8	16.7	17.7		16.1	15.8
	النسبة %	100	100	100	100	~~100~~	100	100
• الرواتب والأجور	القيمة	10.2	63.2	13	12		11.5	12.5
	النسبة %	85.7	64.6	78.4	66.1		71.4	79.1
• مساهمات اجتماعية	القيمة	0	6.2	1.5	1.4		1.3	1.3
	النسبة %	0.0	6.3	9.0	7.9		8.1	8.0
• السلع والخدمات	القيمة	0.43	23.4	1.9	4.6		2.4	2
	النسبة %	3.6	23.9	11.4	26.0		14.9	12.7
• النفقات الأخرى (التحويلية، والرأسمالية، والتطويرية)	القيمة	1.3	5	0.22			0.9	–
	النسبة %	10.9	5.1	1.3	0.0		5.6	0

٨. **فيما يلي تعريف للنفقات الواردة في الموازنة العامة والمستخدمة في هذا التقرير:**

النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والعلاوات، والنفقات التشغيلية، والنفقات التحويلية للوزارات والمؤسسات العامة، والأجهزة التنفيذية الأخرى.

المساهمات الاجتماعية: تمثل مساهمة الحكومة في هيئة التقاعد.

السلع والخدمات (النفقات التشغيلية): وهي النفقات اللازمة لتشغيل الوزارة أو المؤسسة العامة (مثل: أجور المباني، الكهرباء، المياه، وغيرها) وهي جزء من النفقات الجارية.

النفقات التحويلية: هي النفقات التي ترصد في موازنة الوزارة أو المؤسسة العامة، ويستفيد منها طرف ثالث، كتلك المساعدات التي تقدم عبر وزارة التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة ومخصصات أُسر الشهداء والجرحى ومخصصات الأسرى.

النفقات الرأسمالية: تشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (مثل: المباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات، وغيرها)، والتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية الأخرى.

النفقات التطويرية: وهي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة.

دار الحياة الجديدة للصحافة والطباعة والنشر								
الإجمالي	القيمة		4.0				26.0	13.5
	النسبة %		100				100	100
• الرواتب والأجور	القيمة		2.2				4	5
	النسبة %		55.0				16.9	37.8
• مساهمات اجتماعية	القيمة		0.3				0.3	0.3
	النسبة %		7.5				1.2	2.2
• السلع والخدمات	القيمة		1.5				2.2	1.9
	النسبة %		37.5				8.5	14.1
• النفقات الأخرى (التحويلية، والرأسمالية، والتطويرية)	القيمة		0				19	6.1
	النسبة %		0.0				73.1	45.2
المجلس الأعلى للشباب والرياضة								
الإجمالي	القيمة						57.8	56.5
	النسبة %						100	100
• الرواتب والأجور	القيمة						26	29
	النسبة %						45	50.6
• مساهمات اجتماعية	القيمة						2.6	2.6
	النسبة %						4.5	4.6
• السلع والخدمات	القيمة						20.5	20.3
	النسبة %						35.5	35.9
• النفقات الأخرى (التحويلية، والرأسمالية، والتطويرية)	القيمة						9.1	5
	النسبة %						15.7	8.8
السفارات								
الإجمالي	القيمة		233.2	222.1	191.9	83.5	244	190.4
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100
• الرواتب والأجور	القيمة		114.8	111.7	95.3	44.7	121.6	93.4
	النسبة %		49.2	50.3	49.7	53.3	49 8	49
• مساهمات اجتماعية	القيمة		0	0	0	0	0	0
	النسبة %		0	0	0	0	0	0
• السلع والخدمات	القيمة		96	91.6	78.7	29.6	104	81
	النسبة %		41.1	41.2	41.0	35.4	42.6	42.5
• النفقات الأخرى (التحويلية، والرأسمالية، والتطويرية)	القيمة		22.3	18.9	18	9.1	18.4	15.9
	النسبة %		9.6	8.5	9.4	10.9	7.5	8.3

المصدر: التقارير الشهرية المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:

http//:www.pmof.ps/pmof/internal.php?var&11=tab.01=

ثانياً: الشفافية والرقابة والمساءلة على موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها

1. شفافية موازنة منظمة التحرير ومؤسساتها

بعد المراجعة تبين وجود ضعف شديد للشفافية فيما يتعلق بالموازنة الخاصة بكل من المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، حيث إن هناك 9 مؤسسات من أصل 36 مؤسسة تابعة لمنظمة التحرير ليس لها أي موقع إلكتروني أو أي موقع على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي: دائرة الشؤون القانونية/ الصندوق القومي، وهيئة الموسوعة الفلسطينية، ومركز عبد الله الحوراني، والاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين، والاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين، والاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام للصحفيين الفلسطينيين، والاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين. وهناك 4 مؤسسات لها موقع فيس بوك وليس لها موقع إلكتروني، وهي: اللجنة الوطنية لبرنامج القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية، والمؤسسة الفلسطينية للأقمار الصناعية PALSAT، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، والاتحاد العام للفنانين التعبيريين الفلسطينيين؛ ويعني ذلك أنه لا تتوفر أية معلومات أو بيانات حول هاتين المؤسستين، إذ إن موقع الفيس بوك ينشر المعلومات والجوانب المتعلقة ببعض النشاطات الإعلامية والاجتماعية.

هناك 5 مؤسسات فقط تنشر تقريراً سنوياً حول نشاطاتها وإنجازاتها، ولكنها تخلو من البيانات المالية والموازنة العامة، وهي: المجلس الأعلى للشباب والرياضة، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار» (أحدثها في العام 2016)،

أما بقية المؤسسات فلا تنشر أية بيانات أو معلومات حول موازنتها، رغم وجود بعضها كمراكز مسؤولية في الموازنة العامة، وهي: جامعة القدس المفتوحة، ومركز الأبحاث – شؤون فلسطينية، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، واللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس، والمجلس الوطني الفلسطيني، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، والاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وهيئة الشؤون المدنية، ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، والمجلس الأعلى للإبداع والتميز، واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية، ودار الحياة للصحافة والطباعة والنشر «جريدة الحياة الجديدة»، ومؤسسة العاشقين للثقافة والفنون، ومؤسسة محمود عباس، ومؤسسة ياسر عرفات، ومؤسسة محمود درويش، ومركز عبد الله الحوراني.

2. الرقابة والمساءلة على منظمة التحرير ومؤسساتها

يسعى التقرير في هذا الجزء إلى استقصاء سبل الرقابة والمساءلة على موازنة منظمة التحرير والمؤسسات التابعة لها. ولهذا الغرض تمت مراجعة المواقع الإلكترونية للمنظمة وعدد من المؤسسات التابعة لها التي لديها موقع الكتروني، وتم فحص ما توفر من موازنات تفصيلية لتلك المؤسسات في الموازنة العامة، واستعان الباحث بالتقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية التي تناولت عدداً من مؤسسات منظمة التحرير.

ينطبق على المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير نظامان ماليان، الأول وهو النظام المالي للسلطة بما يتضمنه من إجراء رقابية وإجراءات للصرف والتدقيق. أما النظام الثاني فهو النظام المالي للصندوق القومي (باعتباره صاحب الاختصاص)، إضافة إلى التعليمات الداخلية المتعلقة بالرقابة والصرف.

- الرقابة الداخلية

تعتمد دائرة الرقابة الداخلية في الصندوق القومي في الرقابة والتدقيق على أوجه الصرف للمؤسسات التابعة على النظام المالي للسلطة، وتلجأ أحيانا لأنظمة الصندوق المالية الداخلية. بكل الأحوال، تبين أن دائرة الرقابة الداخلية تقوم بالتدقيق والرقابة على غالبية المؤسسات التابعة للمنظمة (حتى تلك التي لديها مخصصات ومراكز مالية

مستقلة في موازنة السلطة). وتوجد مؤسسات أو هيئات تابعة للمنظمة، ولكنها لا تخضع لرقابة الصندوق القومي، من الأمثلة البارزة على ذلك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والتي لديها أنظمتها المالية والإدارية الخاصة. من جهة أخرى، تقوم وزارة المالية بالرقابة على المؤسسات والهيئات التابعة لمنظمة التحرير التي يتم رصد مخصصات مستقلة لها في الموازنة العامة، ويتم التنسيق بهذا الشأن الصندوق القومي الفلسطيني.

- الرقابة الخارجية

تخضع مؤسسات منظمة التحرير لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية بموجب مرسوم رقم (5) لسنة 2017 بشأن إخضاع دوائر ومؤسسات وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية والسفارات والممثليات والبعثات الدبلوماسية لأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، وقد أخضع المرسوم هذه المؤسسات لأحكام قانون ديوان الرقابة للعام 2004 وتعديلاته، إلا أن تفعيل أدوات الرقابة يتطلب تكليفاً رسمياً من الرئيس الفلسطيني وفق المادة 2 من المرسوم.

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق والرقابة على جمعية الهلال الأحمر بموجب تكليف من رئيس الدولة باعتبارها تابعة للمنظمة، وفي الوقت ذاته، طلبت إدارة الجمعية من ديوان الرقابة بالتدقيق على أعمال الجمعية في الخارج (لبنان، الأردن)، وفي الحالات التي لا يقوم الديوان بالرقابة على إحدى المؤسسات التابعة للمنظمة، فإنه يورد ملاحظة في تقريره تفيد بأن عدم التدقيق على المؤسسة المعنية هو أحد أسباب عدم التحقق من الإجراءات المالية المتبعة. وأفاد مدير عام الديوان بأن الديوان لم يقم حتى لحظة إعداد هذا التقرير بالتدقيق الصندوق القومي، ولكن المشاورات جارية بهذا الشأن.

> تشير تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول بعض المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن هناك العديد من التجاوزات والمخالفات لقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998، وللقرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام، والمعايير المحاسبية، وأصول القبض، والصرف، ما يظهر ضعف شفافية إدارة المال العام من جهة، مع احتمالية وجود شبهات تضارب في المصالح وشبهات فساد أدى إلى تحويلها إلى هيئة مكافحة الفساد.
>
> **انظر: التقارير السنوية لديوان الرقابة المالية والإدارية للأعوام** 2017، 2018، 2020، 2021.

إن عدم الوضوح في العلاقة بين السلطة والمنظمة، إضافة إلى استمرار تمتع الصندوق بالحصول على موارد مالية غير تلك المرصودة له في الموازنة العامة للسلطة، كلها عناصر أسهمت في طرح أسئلة إضافية ومعقدة أحيانا حول صلاحية ديوان الرقابة المالية والإدارية في التدقيق على أعمال الصندوق. وأسئلة أخرى تتعلق بحدود الرقابة ومجالها بحيث تشمل جميع موازنة الصندوق، أم الجزء المرصود في الموازنة العامة للسلطة. كذلك تظهر إشكالية في الإجابة على الوجهة التي يمكن أن يتوجه لها الديوان ويعرض عليها نتائج تدقيقه على أعمال الصندوق؛ هل هي اللجنة التنفيذية للمنظمة ومجلسها الوطني أم رئاسة الدولة والمجلس التشريعي، هذه الأسئلة وغيرها تظل مثار نقاش وجدل، وتدفع باتجاه تركيز الجهود نحو تفكيك التعقيدات المحيطة بالصندوق لضمان الوصول لمستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة في إدارة موازنة المنظمة[9].

يشكل الصندوق القومي الفلسطيني الذراع المالي (وزارة المالية) لمنظمة التحرير، وله موازنة خاصة وأنظمة داخلية مالية وإدارية تحكم أعماله. لكن من غير الواضح فيما إذا كان يخضع لولاية الدولة الفلسطينية (خصوصاً منذ افتتاح مكتب للصندوق في رام الله في العام 2014)، وباعتباره أحد مراكز المسؤولية في الموازنة العامة. أسهمت هذه المفارقة وعدم الوضوح في العلاقة بين الدولة والمنظمة، واستمرار تمتع الصندوق بالحصول على موارد مالية غير تلك المرصودة له في الموازنة العامة للسلطة، في التعقيدات حول صلاحية ديوان الرقابة المالية والإدارية في التدقيق على أعمال الصندوق، وبحدود الرقابة ومجالها، بحيث تشمل جميع موازنة الصندوق أم الجزء المرصود في الموازنة العامة للسلطة.

9. مقابلة مع السيد جفال خليل جفال. مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتاريخ 2023/8/10.

ثالثا: الاستخلاصات والتوصيات

الاستخلاصات

على ضوء ما تم عرضه حول واقع إدارة موازنة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، فإنه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. عدم وضوح عدد ومسميات المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، حيث لا يُظهر الموقع الإلكتروني للمنظمة جميع المؤسسات التابعة لها، ويُقدر عددها الإجمالي بنحو 36 مؤسسة.
2. لا يُظهر الموقع الإلكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية أية بيانات أو معلومات حول موازنتها أو المؤسسات التابعة لها.
3. إن مسألة تبعية المؤسسات لمنظمة التحرير الفلسطينية يُثير مسألة العلاقة ما بين منظمة التحرير والدولة الفلسطينية؛ فقد عملت السلطة الوطنية منذ قيامها إلى نقل عملية صنع القرار السياسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير إلى أطر ودوائر ووزارات تابعة لها، وأضحت منظمة التحرير ودوائرها بنداً على موازنة السلطة «الدولة لاحقاً».
4. من الناحية القانونية فإن قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية يتعامل مع مؤسسات منظمة التحرير كغيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى، وليس لها أية استثناءات فيما يتعلق بإعداد موازناتها أو في نفقاتها؛ حيث إنها مكلفة بجميع ما ورد فيه ومطلوب منها الالتزام بقانون الموازنة العامة السنوي والشفافية دون أي استثناء. ويعني ذلك أنه يجب أن يكون لكل مؤسسة موازنتها الخاصة بها بتفاصيلها المختلفة.
5. إن القيمة الكلية لنفقات مؤسسات منظمة التحرير ارتفعت بشكل هائل منذ العام 2008، حيث قفزت من 69.7 مليون شيكل إلى ما يفوق المليار شيكل في العام 2020.
6. ما زالت شفافية موازنة المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير ضعيفة حيث تظهر تقارير الموازنة العامة الصادرة عن وزارة المالية تفاصيل موازنة أربع مؤسسات فقط من أصل 36 مؤسسة تابعة لمنظمة التحرير.
7. عند تحليل النفقات المتعلقة بمؤسسات منظمة التحرير يتبين أن نحو ثلثي إجمالي النفقات تذهب لبند النفقات الأخرى، والنسبة الأكبر كانت لبند النفقات التحويلية ضمن النفقات الأخرى. ويتفاوت توزيع النفقات من مؤسسة إلى أخرى، فمثلاً بلغت نفقات السفارات نحو 244 مليون شيكل في العام 2020 بواقع نحو 50% للرواتب والأجور، ونحو 42% للنفقات التشغيلية، ونحو 8% للنفقات الأخرى.
8. ضعف شفافية المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، فهناك 9 مؤسسات من أصل 36 مؤسسة ليس لها موقع إلكتروني أو موقع على وسائل التواصل الاجتماعي، وهناك 4 مؤسسات لها حساب على فيس بوك وليس لها موقع إلكتروني.
9. هناك 5 مؤسسات فقط تنشر تقريراً سنوياً حول نشاطاتها وإنجازاتها، ولكنه يخلو من البيانات المالية والموازنة العامة. وبقية المؤسسات لا تنشر أية بيانات أو معلومات حول موازنتها.
10. بمراجعة بعض تقارير الديوان، تبين وجود بعض التقارير التي شملت بعض من المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبينت هذه التقارير حجم التجاوزات المالية، والمخالفات، ووجود شبهات في بعضها وتم تحويلها إلى هيئة مكافحة الفساد.

التوصيات

على ضوء النتائج أعلاه، فإن الدراسة تقترح التوصيات الآتية:

1. إعمال القانون الأساسي فيما يتعلق بعلاقة مؤسسات منظمة التحرير مع السلطة الفلسطينية ومجلس الوزراء، والعمل على توضيح ومأسسة العلاقة بين المنظمة والسلطة بما يتيح الفصل (الإيجابي)، والتفصيل في موارد المنظمة ومخصصاتها في الموازنة العامة للسلطة.

2. حصر المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، والعمل على مأسستها من خلال إصدار قانون ينظم عملها، ويحدد صلاحياتها ومهامها، ونشر أسماء هذه المؤسسات وموازناتها لتعريف المواطنين بها.

3. تعزيز عمليات الرقابة على الصندوق القومي من خلال ديوان الرقابة المالية والإدارية خاصة بعد الحصول على التكليف الرسمي من الرئيس وفقاً لمرسوم 2017 المتعلق بهذا الشأن. ومن ثم إيجاد آلية رقابة أو تشكيل لجنة خاصة بالتدقيق والرقابة على أعمال الصندوق في الموارد غير المدرجة في موازنة الصندوق، أو المدرجة تحت بند خاص أو استثنائي.

4. تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين ديوان الرقابة المالية والإدارية، والإدارة العامة للرقابة في الصندوق القومي الفلسطيني.

5. إلزام كافة المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير بإنشاء موقع إلكتروني؛ ينشر فيه كل ما يتعلق بها كالتقارير السنوية والدورية وموازنتها العامة، وتفعيل دور الإدارات واللجان السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن منظمة التحرير؛ لتقوم بدورها في متابعة أعمال وأنشطة المنظمة في مختلف الجوانب والمجالات.

6. تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد بالمتابعة على شبهات الفساد في بعض المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير.

المراجع

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2018. مسح ممارسات الشفافية والتشاركية في إدارة الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.
2. مجلة شؤون فلسطينية، 2019. العدد 277. لقاء العدد مع د. رمزي خوري مدير عام الصندوق (في حينه). الصندوق القومي الفلسطيني تحت المجهر.
3. عبد الله برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. إشكالية «الهيكلية والبرنامج»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص ص 103-97.
4. ديوان الرقابة المالية والإدارية (2018). التقرير السنوي 2017. رام الله – فلسطين.
5. ديوان الرقابة المالية والإدارية (2019). التقرير السنوي 2018. رام الله – فلسطين.
6. ديوان الرقابة المالية والإدارية (2021). التقرير السنوي 2020. رام الله – فلسطين.
7. ديوان الرقابة المالية والإدارية (2022). التقرير السنوي 2021. رام الله – فلسطين.
8. سلطة النقد الفلسطينية (2019). التقرير السنوي 2018. رام الله – فلسطين.
9. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. تقرير حول واقع المساءلة في المؤسسات التي تم إتباعها للرئيس الفلسطيني سلسلة تقارير. رام الله – فلسطين.
10. الموقع الإلكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية: http://www.plo.ps/category/103/1/.
11. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: http://www.pmof.ps/pmof/internal.php?var=11&tab=01.
12. https://news.un.org/ar/story/2019/09/1039372.
13. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altsdy-llazmt-almalyt-almtfaqmt-l-alsltt-alflstynyt.

المقابلات

1. مقابلة مع السيد عماد النحاس معتمد الصندوق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله بتاريخ 2023/8/7.
2. مقابلة مع ضياء الشيخ مدير الإدارة العامة للشؤون الإدارية في الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 2023/8/7.
3. مقابلة مع الإدارة العامة للرقابة الداخلية في الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 2023/8/7.
4. مقابلة مع السيد جفال خليل جفال، مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتاريخ 2023/8/10.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد".

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب :رام الله 339 القدس 69647
هاتف 022989506 022974949- فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

www.aman-palestine.org
/amancoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP